الدبلوماسية البرلمانية
وإسهاماتها في السياسة الخارجية المغربية

الدكتور محمد مجدوبي
باحث في القانون العام والعلوم السياسية
المغرب

ملخص

تلعب الدبلوماسية البرلمانية أدوارا مهمة تدعم فيها عمل الدبلوماسية الرسمية، ويمنح الدستور المغربي لمؤسسة البرلمان ، الحق في ممارسة صلاحيات دبلوماسية، في مجال السياسة الخارجية التي يؤطر فلسفتها جلالة الملك محمد السادس، فالبرلمان أصبح يتوفر على كافة الوسائل من أجل قيام أعضائه بإعطاء دفعة جديدة لعمله الدبلوماسي والتعاون الدولي،ويظل تحقيق إشعاع طرح المغرب بشأن ملف الصحراء المغربية من أهم التحديات المطروحة على البرلمان المغربي ، باعتبار الدبلوماسية البرلمانية موازية للعمل الاستراتيجي الخارجي للمغرب، ذلك أنها قد تشكل مجموعة ضغط على باقي الأصدقاء البرلمانيين الذين لهم صوت داخل دواليب حكومات دولهم.

الكلمات المفتاح: السياسة الخارجية، الدبلوماسية البرلمانية، الوثيقة الدستورية،

مقدمة

أصبحت البرلمانات المعاصرة تلعب دورا مهما على المستوى الداخلي وعلى المستوى الدولي، فيما يعرف باسم الدبلوماسية البرلمانية، والتي ظهرت نتيجة للتحديات والمستجدات الدولية، ويعنى بالدبلوماسية البرلمانية تلك المواقف التي تتخذها المؤسسة البرلمانية من خلال نواب الأمة إزاء قضايا ذات طابع دولي وطني، فضلا عن وظيفة التصديق والموافقة علي المعاهدات والاتفاقيات التي يبرمها البلد الاصلي مع مختلف دول العالم [1]

ومنذ منذ اعتلاء الملك محمد السادس العرش، ما فتئت الدبلوماسية البرلمانية تتزايد بتبني مقاربة تشاركية كحل لجل القضايا التي تواجه البلاد وأهمها القضية الوطنية، وأكد جلالة الملك محمد السادس في خطابه للبرلمان، بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الرابعة 2006-2005 "ضرورة تنشيط العمل البرلماني على جميع مستوياته: تشريعيا، إصلاحيا، ومراقبة مسؤولة، وتأطيرا ميدانيا، ودبلوماسية موازية مقدامة، تستهدف جعل التطور الديمقراطي في خدمة الدفاع عن مغربية الصحراء". ويمكن الرجوع أيضا إلى الخطاب الذي ألقاه الملك في الولاية التاسعة سنة 2012 ، والذي قال فيه "ونود في نفس السياق، أن نذكر بكون البرلمان أصبح يتوفر على كافة الوسائل من أجل قيام أعضائه بإعطاء دفعة جديدة لعمله الديبلوماسي والتعاون الدولي , من خلال إغناء علاقات الشراكة التي تربطه بالبرلمانات الاخرى ، معززا بذلك حضور بلدنا في المحافل الدولية ، لخدمة مصالحه العليا , وفي طليعتها قضية وحدتنا الترابية" [2].

فالبرلمان المغربي ليس فضاء للتشريع والرقابة والمساءلة فقط، بل بات قوة تشتغل ضمن الآلة الدبلوماسية في الخارج. وبموجب دستور 2011 أضحى يتوفر على كافة الوسائل من أجل قيام أعضائه بإعطاء دفعة جديدة لعمله الدبلوماسي والتعاون الدولي، من خلال إغناء علاقات الشراكة التي تربطه بالبرلمانات الأخرى، معززا بذلك حضور البلاد في المحافل الدولية، خدمة للمصالح العليا للوطن. بالإضافة إلى مهام الترافع عن القضايا المصيرية في المنتظم الدولي.3

وبلا شك فان المشرع قد استهدف من تلك الصلاحيات أن يكون لنواب الأمة حضور على الساحة السياسية الخارجية والدولية إلى جانب حضورهم على الساحة الوطنية، وهو اختصاص مستمد من مكانة العلاقات الدولية في الدستور المغربي، ومدى تفاعل مقتضياته مع التحولات التي تشهدها هذه العلاقات[4].

وتعزز هذه المهمة المعاصرة للبرلمان مستوى القوة والفاعلية للسياسة الخارجية للدولة على المستوى الخارجي، لما تتسم به من حرية وحركة أكبر في التعبير عن المواقف التي قد لا تتوافر للدبلوماسية الرسمية[5].

ومن المهم التذكير بأن الدبلوماسية البرلمانية ليست بأي حال من الأحوال بديلا عن الدبلوماسية التقليدية، ولكنها تلعب دورا مكملا. إنها تعمل، قبل كل شيء، على إرساء قنوات اتصال وتعاون حول القضايا الرئيسية. إذا كانت الدبلوماسية هي "علم وممارسة العلاقات بين الدول"، فهي بالتالي مرتبطة تقليديا بالسلطة السيادية من خلال السلطة التنفيذية.

بعد محاولة تقريب الصورة حول الموضوع، يمكن معالجته من خلال الاشكالية الاتية:

إلى أي حد استطاع البرلمان المغربي تفعيل الدبلوماسية البرلمانية، وما مدى مساهمته في الدفاع عن القضايا الوطنية في ظل وجود مؤثرات داخلية وخارجية؟

- يمكن مقاربة اشكالية هذا الموضوع من خلال طرح العديد من الاسئلة الفرعية ومنها:
- ماهي الاسس الدستورية للعمل البرلماني في المجال الدبلوماسي؟

- ماهي اليات العمل البرلماني في المجال الدبلوماسي؟
- ماهي تحديات العمل البرلماني في المجال الدبلوماسي؟
- كيف يمكن تجاوز هذه المعيقات على مستوى الدبلوماسية البرلمانية؟

أولا: الدبلوماسية البرلمانية في ضوء دستور 2011.

أسند الدستور الجديد اختصاصات هامة للمؤسسة التشريعية في مجال العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، وفي مقدمتها الفصل 68 المتعلق بالجلسات المشتركة التي يعقدها مجلسا البرلمان في حالات عدة، من بينها الاستماع إلى رؤساء الدول والحكومات الأجنبية، والفصل 60 من الدستور المغربي، ينص على ان المعارضة البرلمانية مكون اساسي في مجلسي البرلمان. ويشارك في وظيفتي التشريع والمراقبة.

كما نص الفصل 10 على أن الدستور يضمن للمعارضة البرلمانية مكانة تخولها حقوقا، من شأنها تمكينها من النهوض بمهامها، على الوجه الأكمل، في العمل البرلماني والحياة السياسية وبالتالي المساهمة الفاعلة في الدبلوماسية البرلمانية للدفاع عن القضايا العادلة للوطن ومصالحه الحيوية،

وبعد أن كانت الموافقة بقانون على المعاهدات تقتصر، بموجب الفقرة الثانية من الفصل 31 من دستور 1996، على المعاهدات التي تترتب عليها تكاليف تلزم مالية الدولة، أضحت بموجب الفقرة الثانية من الفصل 55من الدستور الحالي، تشمل، إضافة إلى ذلك، معاهدات السلم أو الاتحاد، أو التي تهم رسم الحدود، ومعاهدات التجارة، أو تلك التي يستلزم تطبيقها اتخاذ تدابير تشريعية، أو تتعلق بحقوق وحريات المواطنات والمواطنين، العامة أو الخاصة.

وتعرف المعاهدة الدولية بأنها: أي اتفاق دولي يعقد كتابة بين أشخاص القانون الدولي ويخضع لأحكام القانون الدولي، سواء تم تدوينه في وثيقة واحدة، أو في أكثر من وثيقة، وأيا كانت التسمية التي تطلق عليه، وتعد المعاهدة أهم مصادر القاعدة القانونية الدولية، ويتوقف سريان المعاهدة في حق أطرافها على التصديق عليها، وهو إجراء تثبت به الدولة موافقتها على الالتزام بالمعاهدة.

وإضافة إلى الأنواع المذكورة، نصت الفقرة الثالثة من الفصل 55 نفسه على أن "للملك أن يعرض على البرلمان كل معاهدة أو اتفاقية أخرى قبل المصادقة عليه وحاصل أنواع المعاهدات التي أصبح يوافق عليها البرلمان بقانون ستة أنواع ."

1. المعاهدات التي تترتب عليها تكاليف تلزم مالية الدولة؛
2. معاهدات السلم أو الاتحاد، أو التي تهم رسم الحدود؛
3. معاهدات التجارة؛
4. المعاهدات التي يستلزم تطبيقها اتخاذ تدابير تشريعية؛
5. المعاهدات التي تتعلق بحقوق وحريات المواطنات والمواطنين، العامة أو الخاصة؛
6. المعاهدات الأخرى التي يختار الملك أن يعرضها على البرلمان قبل المصادقة عليها[6] .

والهدف من التصديق على المعاهدة، خاصة من السلطة التشريعية، وعدم الاكتفاء بالتوقيع عليها من قبل السلطة التنفيذية، هو إعطاء الدولة فرصة لإعادة النظر قبل الالتزام نهائيا بالمعاهدة، خاصة التي تشتمل على التزامات في غاية الأهمية، ولإتاحة الفرصة لعرض المعاهدات على ممثلي الشعب في النظم الديموقراطية والتي تشترط موافقة السلطة التشريعية على المعاهدات، قبل تصديق رئيس

الدولة عليها.[7] ومن جهة قانونية بحتة فإن تدخل المجالس التشريعية يتم عادة على مستوى إبرام المعاهدات الدولية، وكقاعدة عامة فالمعاهدات الدولية لا تكتسب القوة الإلزامية إلا إذا كانت محل قبول صريح من الدولة وفي الدول التي توجد بها مجالس تشريعية مؤثرة وقوية، فإن القانون الدستوري ينص على تدخل البرلمان قبل اتخاذ قرار الالتزام النهائي بالمعاهد ة من قبل السلطة التنفيذية.[8]

كما أن الدبلوماسية البرلمانية تتيح للشعب المغربي فرصا وإمكانيات أكبر لإقامة علاقات أكثر عمقا وصلابة وصمودا مع الشعوب الأخرى، باعتبارها علاقات تتأسس بين ممثلي الشعوب وصناع الرأي العام بشكل مباشر، هذا النمط من العلاقات يؤدي بالضرورة إلى فهم دولي أكثر شمولية وعمق للقضايا العادلة، وبالتالي يستقطب دعما أوسع وأكثر رسوخا لقضايا تقرير المصير والعدل والإنصاف، وتفعيلا لديباجة الوثيقة الدستورية والعلاقات التاريخية التي تجمع بين إفريقيا والمغرب، نصت المادة 127 من النظام الداخلي لمجلس النواب المعدل سنة 2017 على أن مكتب المجلس يحدث بموجب قرار مجموعة عمل موضوعاتية مؤقتة تعمل على تتبع مختلف مجالات التعاون المغربي الإفريقي من خلال الصلاحيات المتاحة لمجلس النواب (التشريع، الرقابة، تقييم السياسات العمومية، الدبلوماسية البرلمانية) لبحث كل الأمور التي من شأنها أن تسهم في الرفع من التضامن بين الدول الإفريقية.

إن مجموعة العمل هاته تقوم بإعداد التقارير والأبحاث والدراسات، إضافة إلى تنظيم ندوات علمية وبرلمانية تهتم بالقارة الإفريقية عموما، والعلاقات المغربية الإفريقية على وجه الخصوص. إضافة إلى ذلك أكدت المادة 128 من النظام الداخلي للغرفة الأولى على إحداث مجموعات عمل مؤقتة أيضا تعمل في مجالات متعددة كالدفاع عن قضية الوحدة الترابية للمملكة التي تحظى بالأولوية في حقل السياسة الخارجية، البناء المغاربي الذي يعد خيارا استراتيجيا كما سبق وأن أكدت ديباجة دستور 2011 على ذلك، التعاون العربي والإسلامي والأوروبي والأمريكي والأسيوي، ثم القضية الفلسطينية.

وفي هذا الصدد، حدد هذا النظام الداخلي في مادته 299 مجموعة من القواعد التي من شأنها أن تضمن نجاعة العمل البرلماني، والمساهمة الفاعلة لكل أعضاء المجلس في الأنشطة الدبلوماسية للغرفة الأولى وتمثيلها أحسن تمثيل في المحافل الدولية والإقليمية.

وتفعيلا لمقتضيات الفصل 68 من الدستور، نصت المادة 305 على سهر مجلس النواب على عملية التنسيق مع مجلس المستشارين، خاصة في الأمور المتعلقة بتمثيل البرلمان في المنظمات البرلمانية الدولية والإقليمية، وكذا رئاسة الوفود المشتركة، مع مراعاة تمكين فرق المعارضة ومجموعاتها من المساهمة الفاعلة المفترضة في الدبلوماسية البرلمانية للدفاع عن قضايا الوطن. وفي هذا السياق، سبق وأن أحدثت لجنة مشتركة بين المجلسين من أجل التنسيق بينهما بعد الإصلاحات الدستورية التي عرفتها المملكة سنة2011 .[9]

وانسجاما مع مقتضيات الدستور والنظام الداخلي لمجلس المستشارين بخصوص المساهمة الفاعلة في الدبلوماسية البرلمانية، للدفاع عن القضايا العادلة للوطن ومصالحه الحيوية، فقد تمكن مجلس المستشارين من تحقيق الانسجام والتنسيق كل الفاعلين المعنيين بالدبلوماسية، سواء على المستوى الحكومي، وعلى رأسهم وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، ومن خلال إحداث قنوات للتنسيق بين البرلمان وهذه الوزارة، أو على صعيد المؤسسات الدستورية ،كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي أصبح شريكا استراتيجيا لمجلس المستشارين، في علاقاته مع الاتحادات والجمعيات البرلمانية الإقليمية والدولية، وبصفة خاصة لدى المؤسسات الأوروبية كالبرلمان الأوروبي من خلال اللجنة البرلمانية المشاركة المغربية الأوروبية، والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا من خلال وضع "شريك من أجل الديمقراطية"، أو على مستوى الأحزاب السياسية، والهيئات التمثيلية، والفعاليات الاقتصادية، والثقافية، والإعلامية...

والمشاركة ضمن الأنشطة التي تنظمها المنظمات والاتحادات الإقليمية والدولية باعتباره عضوا فيها أو شريكا مع بعض المنظمات والجمعيات البرلمانية أو بصفته كمدعو للحضور للأنشطة التي تقوم بها؛ بحيث تسمح هذه اللقاءات في التعارف مع ممثلي المجالس

النيابية الأخرى، وتدارس ومناقشة القضايا التي تثير اهتمام مختلف الفاعلين في حفل العلاقات الدولية [10] وكذا إجراء لقاءات ومباحثات مع المجالس النيابية الأجنبية والشخصيات التي زارت المغرب والمساهمة في العديد من الملتقيات البرلمانية المنظمة من لدن الاتحادات والجمعيات البرلمانية الجهوية والدولية التي يشارك فيها مجلس المستشارين بصفة عضو ملاحظ أو دائم[11]

وهذا سيحيلنا للحديث عن دور الأحزاب في مجال السياسة الخارجية باعتبارها الأداة التي تعمل على تأطير المواطنات والمواطنين وتكوينهم من الناحية السياسية، وكذا تعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية، وفي تدبير الشأن العام، بالإضافة إلى التعبير عن إرادة الناخبين، والمشاركة في نطاق المؤسسات الدستورية. فالملاحظ أن الفصل السابع من الدستور الجديد أعطى للأحزاب حق المشاركة في السياسات العامة للبلاد.

وقد وفر النظام الدولي الجديد هامش كبير من المناورة والنشاط للأحزاب السياسية نظرا للعديد من الاعتبارات وفي مقدمتها تطور التفاعلات الدولية وبروز قضايا جديدة عابرة للدولة، دفعت إلى دور فاعل للمؤسسات الوسيطة بين الدولة والمواطن.[12]

ويظل تحقيق إشعاع طرح المغرب بشأن ملف الصحراء المغربية من أهم التحديات المطروحة على البرلمان المغربي، باعتبار الدبلوماسية البرلمانية موازية للعمل الاستراتيجي الخارجي للمغرب، ذلك أنها تشكل مجموعة ضغط على باقي الأصدقاء البرلمانيين الذين لهم صوت داخل دواليب حكومات دولهم.

ثانيا: اليات وتحديات الدبلوماسية البرلمانية.

تعتبر الدبلوماسية البرلمانية إحدى الآليات الأساسية التي تلجأ إليها الدولة لمنح دور أكثر فعالية للبرلمان في مجال السياسة الخارجية باعتبارها وسيلة مكملة للعمل الدبلوماسي الرسمي ومرافقة للنشاط الدبلوماسي الحكومي، وبالتالي ينتظر منها أداء دور دولي فعال في معالجة القضايا الدولية واحتواء الأزمات.[13]

1-اليات تفعيل الدبلوماسية البرلمانية:

إن آليات الدبلوماسية البرلمانية لها مكانة هامة، بحيث تساهم في تعزيز وتعميق الحوار والتعاون في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك مع برلمانات الدول الأخرى؛ علاوة على الدفاع عن المصالح العليا للمغرب، من خلال استثمار هاته الآليات وتسخيرها للقضايا بالوطنية.

وعلى ضوء ذلك يقوم مكتب مجلسي البرلمان بإنشاء وإحداث مجموعات ولجان للتعاون والصداقة البرلمانية مع مختلف المجالس النيابية المماثلة في العديد من الدول، بحيث تعد هذه المجموعات من أبرز القنوات التي يمارس فيها البرلمانيون أنشطتهم الدبلوماسية، ويتم خلال هذه اللقاءات تبادل الخبرات والتجارب وتدارس جل القضايا ذات الاهتمام المشترك وتنسيق المواقف بصدر الأزمات والمشاكل المطروحة في المحافل الدولية الإقليمية والجهوية، لذلك فهذه المجموعات تلعب أدوارا مهمة في تمتين وتنمية هذه العلاقات مع برلمانات الدول الشقيقة والصديقة، و تعزيز وتعميق العلاقات الثنائية في مختلف المجالات السياسية.

و يقوم البرلمان المغربي بمجلسيه بالمشاركة في الأنشطة التي تنظمها المنظمات والاتحادات الإقليمية والدولية، باعتباره عضوا فيها أو شريكا أو بصفته كمدعو للحضور للأنشطة التي تقوم بها؛ بحيث تسمح هذه اللقاءات لمستشاري ونواب الأمة في التعارف مع ممثلي المجالس النيابية الأخرى؛ وتدارس ومناقشة القضايا التي تثير اهتمام مختلف الفاعلين في حقل العلاقات الدولية؛ خصوصا وأن الظرفية الراهنة تتسم بالعديد من التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية...؛ [14]

كما أن برلمان المملكة المغربية عضو فاعل في المنظمات التالية :

- الاتحاد البرلماني الإفريقي؛
- برلمان عموم إفريقيا؛
- الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط؛
- الاتحاد البرلماني العربي؛
- البرلمان العربي؛
- الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية؛
- اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

كما يحظى بصفة "شريك متوسطي" لدى الجمعية البرلمانية لحلف الناتو، وصفة "شريك من أجل الديموقراطية" لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.

إن تعزيز الحضور المغربي في هذه المنظمات يعد حاجة ماسة، حيث سيتيح إبراز الرؤية الملكية عن طريق قنوات متميزة التي هي هذه المنظمات البرلمانية الدولية، مما يتطلب تعاونا وثيقا وقويا بين الغرفتين وباقي القطاعات.

وبات البرلمانيون المغاربة يشاركون في العديد من المنتديات والمؤتمرات الدولية المنظمة من قبل مؤسسات تشريعية أخرى، باعتبارها الممثل الشرعي للشعوب. ومن القضايا التي تهتم بها الدبلوماسية البرلمانية المغربية، نجد مواضيع حقوق الإنسان، والبيئة، والاقتصاد، والديمقراطية، والهجرة، والجريمة المنظمة، والإرهاب، والأمن..

وتمكن البرلمان المغربي بمجلسيه، عبر عدة سنوات، من بناء شبكة واسعة من العلاقات، والمصالح المتبادلة مع مختلف شعوب دول العالم، معلنا مع كل مرة عن زيارة أو استقبال وفود أجنبية، تدعم المسار السياسي والديمقراطي للبلاد، وتؤيد مبادرة الحكم الذاتي بالصحراء المغربية.

وتلعب مجموعات الصداقة البرلمانية دورا حاسما في العلاقات الثنائية، حيث تتيح للبرلمانيين المغاربة التخصص في القضايا المتعلقة ببلدان محاوريهم.

ويعد البرلمان المغربي عضوا ملاحظا منذ سنة 2014. في منتدى" فوبريل" . الذي يضم رؤساء برلمانات أمريكا الوسطى والكاريبي والمكسيك رؤساء برلمانات عشرة دول (غواتيمالا، بليز، السلفادور، هندوراس، نيكاراغوا، كوستاريكا، بنما، جمهورية الدومينيكان، المكسيك، وبورتوريكو). فإذا كانت مواضيع النقاش والتعاون متعددة، فإن القضية الوطنية يتم تناولها والتأكيد عليها من قبل البرلمانيين المغاربة والتعريف بها جراء الجهل بالقضية في هذه البلدان والدعاية الانفصالية التي استمرت لعقود عديد[15]

بالإضافة إلى توطيد العلاقات مع برلمانات أمريكا اللاتينية الذي يعد خيارا استراتيجيا للمغرب ومن الأمثلة على ذلك تأسيس المنتدى البرلماني الإفريقي الأمريكي اللاتيني " أفرولاك " في سنة 2019. وتم التوقيع على الإعلان التأسيسي من قبل رؤساء غرفتي البرلمان المغربي، والبرلمان الإفريقي، وبرلمان أمريكا اللاتينية والكاريبي، والاتحاد البرلماني الإفريقي، وبرلمان أمريكا الوسطى، وبرلمان المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا، وبرلمان الأنديز. ومن شأن هذا الفضاء المؤسساتي المتميز للحوار أن يتيح للمملكة شرح مواقفها بشأن قضية الصحراء المغربية، من خلال استهداف البرلمانيين من كلا القارتين.

من جهة أخرى، فإن أعضاء المجلسين يسعون، إضافة إلى التصديق على المعاهدات ومشاركتهم في اجتماعات الاتحادات البرلمانية الدولية، إلى إقناع نظرائهم الأجانب بالتحول الديموقراطي للمغرب وبالتطور المهم الذي يعرفه في كل المجالات. وبعدالة قضيته التي ظلت على الدوام تستحوذ على الحيز الأهم والقدر الأكبر من انشغالات البعثات البرلمانية المغربية.[16]

ومن هنا، فإن الدبلوماسية البرلمانية، تبدل مجهودات متواصلة إلى جانب وزارة الخارجية المغربية، لكسب التأييد الإيجابي لمصالح البلاد في الخارج، التي لا تميز بين فرق المعارضة أو الأغلبية، لأن القضايا الوطنية تستدعي توحيد الصفوف لمواجهة كل المناورات التي يقودها خصوم المغرب في المؤسسات التمثيلية في العالم.

2- معيقات الدبلوماسية البرلمانية:

يواجه البرلمان المغربي عدة تحديات نذكر منها:

- غياب أجندة محكمة للعمل الدبلوماسي البرلماني بتنسيق مع وزارة الخارجية، لكونها على اطلاع دائم ومستمر بتقلبات مواقف الدول وعلى علم بنقط القوة والضعف في علاقات المغرب الخارجية.
- غياب التنسيق المسبق لبرمجة الأنشطة البرلمانية في الخارج يؤدي الى عدم إعطاء الأولوية للدول التي تحتاج العلاقات معها الى دعم حقيقي، كما أن عدم موافاة البرلمانيين بالملفات والمعلومات واقتصارهم في ذلك على إمكانياتهم الخاصة، لا يسمح لهم باستيعاب المشاكل المطروحة، وبالتالي تمكينهم من القيام بمأموريتهم بنجاح.
- هيمنة الطابع الظرفي على النشاط الدبلوماسي البرلماني، فا غلب اجتماعات البرلمان فيما يخص السياسة الخارجية تكون مستعجلة لأبداء الرأي في مسألة تخص الخارجية للدولة.
- غياب مبادرة الفرق إلى القيام بمأموريات الى الخارج لتوطيد العلاقات مع مخاطبين، وذلك على الأقل في برلمانات الدول الفاعلة في القرارات الدولية. كما أنه في الغالب لا تحدد بدقة أهداف كل مأمورية الى الخارج فهذه الفرق تقتصر على انتداب من يمثلها في البعثات والوفود التي تشارك فيها كل الفرق دون اتخاذ مبادرات خاصة بها[17].
- صعوبة التنسيق بين مجلسي البرلمان لتشكيل مجموعة صداقة وأخوة مختلطة ومشتركة في لقاءاتهما مع الدول التي تتوفر على غرفة واحدة؛ وذلك تفاديا لتكرار زيارة كل مجلس على حدا؛ وكثرة الحسابات السياسية الضيقة بين مختلف الأحزاب السياسية في الدفاع عن المصالح العليا للمغرب؛
- ضرورة تجنب كل ما شأنه أن يشتت الجهود والعمل على تجميعها لخدمة القضية الوطنية الأولى والتعريف بها على نطاق واسع وإقناعهم بمغربية الصحراء بمجموعة من الأدلة والحجج التاريخية؛ مع الاهتمام بباقي القضايا الأخرى، من قبيل القيام ببعض المبادرات التي من شأنها تحسين صورة المغرب الخارجية في مجال حقوق الانسان ....
- ندرة المعلومات المتعلقة بالملفات الحساسة ذات الارتباط بالأمن القومي واستقرار الدولة، فالحكومة هي من يحدد ما يجوز وما لا يجوز لممثل الأمة معرفته. فسرية الملفات المرتبطة بالسياسة الخارجية هي المشكلة الكبرى التي تحول بين الدبلوماسية البرلمانية وبين الانخراط في صياغة خيارات السياسة الخارجية للدولة، بل إن السرية لا تطال ممثلي الأمة فحسب، إذ أصبح من المألوف جدا في العقود الأخيرة أن تتم اتصالات رؤساء الدول أو وزراء خارجيتهم ببعضهم البعض بشكل مباشر في بعض المسائل الآنية المستعجلة أو تلك المفرطة الحساسية.

- الممارسة الدبلوماسية أصبحت تتطلب ردود فعل سريعة لا تتناغم في كثير من الأحيان مع وثيرة العمل الدبلوماسية البرلماني.[18] وتكشف الممارسة البرلمانية بصفة عامة، بقطع النظر عن حالات نادرة عن محدودية السلطة التشريعية في مجال السياسة

الخارجية، رغم تطلع هذه الاخيرة إلى رفع مستوى تأثيرها، ويعزى ذلك إلى عدة عناصر مرتبطة سواء بخصوصية السياسة الخارجية، أو بصعوبة إدراك البرلمانيين لخباياها.[19]

خاتمة:

وعليه يمكننا القول بأن ممارسة العمل الدبلوماسي البرلماني لا يمكن أن يكون بديلاً للعمل الدبلوماسي الرسمي، الذي تقوم به الحكومة ممثلة بوزارة الخارجية بل يعد مكمل لما تقوم به السلطة التنفيذية، كما أنه يعد أحد الوسائل الداعمة للسياسة الخارجية وكذلك الدبلوماسية الرسمية التي تقوم بها الدولة، ونتيجة لتقليص المسافات بين البيئتين الداخلية والخارجية للدول زادت أهمية ممارسة العمل الدبلوماسي البرلماني. إذ أن المؤسسة البرلمانية يجب عليها أخذ مجال أوسع للعب دور مهم في ممارسة العمل الدبلوماسي وهو ما يؤكد وجود مكانة واضحة للمؤسسات التشريعية في ميدان السياسة الخارجية للدول، حيث أن العمل الدبلوماسي البرلماني يعد سلوكاً جديداً للدبلوماسيين ويعطي مصداقية وشفافية أكثر، وهو ما يقنع الآخرين بأن العملية التفاوضية للوحدة الدولية ليست نابعة عن نظرة شخصية أو نظرة القيادة الحاكة فقط، بل هي نابعة عن تصور شعب أو مجتمع كامل تمثله المؤسسة التشريعية التي تعبر عن إرادته [20]

ولتطوير العمل الدبلوماسي البرلماني يمكن الاستعانة بمجموعة من الملاحظات منها:

– وضع خطة واضحة تؤطر عمل المجلس، في مجال الدبلوماسية البرلمانية؛ وذلك من خلال إعداد دليل للدبلوماسية البرلمانية (بعد بمثابة دفتر تحملات) يحدد المبادئ والأهداف والإطار العام لمبادرات المجلس في المجال الدبلوماسي؛ وصيغ تنظيم عمله وتوجهاته في مجال الدبلوماسية البرلمانية

– تعزيز قدرات البرلمانيين والمسؤولين البرلمانيين عبر تقوية قدراتهم المعرفية ومن مستوى إتقانهم للغات الأجنبية والرفع من مستوى إدراكهم لرهانات الديبلوماسية المغربية والقضايا الدولية؛[21]

- إيلاء أهمية للدبلوماسية الاقتصادية؛ بالنظر إلى طبيعة تركيبة المجلس، إذ يجب أن يكون الاهتمام بالمشاكل الاقتصادية والبحث عن استراتيجية لإقامة دبلوماسية برلمانية اقتصادية تكمل الدبلوماسية الرسمية، مع الانفتاح على الفاعلين الاقتصاديين والإصغاء لأفكارهم ومقترحاتهم لأخذها بعين الاعتبار في التحركات الخارجية؛

- التنسيق مع الوزارات المختلفة قصد توحيد الرؤى، وتشكيل لجان مشتركة بين البرلمان ووزارة الخارجية وتفعيلها، من أجل تتبع القضايا والموضوعات الهامة؛

- ضرورة تجنب كل ما شأنه أن يشتت الجهود والعمل على تجميعها لخدمة القضية الوطنية الأولى والتعريف بها على نطاق واسع وإقناعهم بمغربية الصحراء بمجموعة من الأدلة والحجج التاريخية؛ مع الاهتمام بباقي القضايا الأخرى، من قبيل القيام ببعض المبادرات التي من شأنها تحسين صورة وحلقات نقاش حول القضايا الكبرى التي تهم مجال الدبلوماسية البرلمانية...

– الاستفادة من أطر السلك الدبلوماسي؛ وخاصة السفراء ذوي الخبرة والملحقين بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون.

- تشجيع التخصص؛ فلم يعد بالإمكان الاعتماد على النائب الذي يصلح لكل شيء ولكل مكان، فلابد من تشكيل مجموعات متخصصة في العالم العربي وفي قضايا القارة الافريقية.

- استخدام البرلمان لعرض قيم البلد وثقافته السياسية وإنجازاته جنبا الى جنب مع مصادر اخرى للقوة الناعمة، وإظهار مؤهلاتها الديمقراطية ومصداقيتها في السعي لتحقيق مبادئ السياسة الخارجية للديمقراطية والمشاركة في الحكم العالمي.

الهوامش:

[1] مصطفى الكباص، الدبلوماسية البرلمانية بالمغرب دراسة مقارن، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية عدد 40، السنة 2015،ص21
https://www.chambredesrepresentants.ma/ar

[2] تيجانية خليد، أي دور للدبلوماسية البرلمانية في افريقيا لخدمة قضية الصحراء المغربية، مجلة دفاتر قانونية، العدد الرابع، السنة 2018، ص76

[3] محمد ابن المفتي، دور الديبلوماسية البرلمانية في نشر ثقافة السلام، النادي الدبلوماسية المغربي، نشرة التواصل، العدد 2 نونبر 2015 ص 14

[4] جمال كريمي بنشقرون، السياسة الخارجية للبرلمان المغربي... أية فعالية، جريدة بيان اليوم، 02-07-2014

[5] علي الصاوي، الديبلوماسية البرلمانية بحاجة لوقفة، سنة 2018 على الرباط:
https://scholar.cu.edu.eg/?q=alielsawi/files/ldblwmsy_lbrlmny_bhj_l_wqf.pdf

[6] رشيد المدور، البرلمان في ضوء مستجدات الدستور، مطبعة شمس برينت الرباط ، ص 55 ط 2019

[7] عزيز كايد، الرقابة البرلمانية على المعاهدات التي تبرمها السلطة التنفيذية، سلسلة التقارير القانونية، (29) الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن، رام الله، مارس 2002، ص 9

[8] عبد الواحد الناصر، العلاقات الدولية، العناصر الأساسية في النظام الدولي ومدى تطوره بعد حرب الخليج، 1991 مطبعة منشورات المستقبل، البيضاء 05 ص 41

[9] محمد لكريني: الدبلوماسية البرلمانية والنظام الداخلي لمجلس النواب الثلاثاء 27 فبراير 2018 - 14:46
على الرابط: https://www.hespress.com/%D8%A7

[10] المادة 38 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين

[11] لجان التعاون والصداقة بين مجلس المستشارين المغربي والمجالس المماثلة 2009-2011

[12] د. شمسة بوشنافة، دور فرنسا في ظل النظام الدولي الجديد، دار الجامع للنشر والتوزيع 2015 ص 196.

[13] مصطفى الهايج، باحث في سلك الدكتوراه القانون العام والعلوم السياسية بكلية الحقوق أكدال الرباط، الدبلوماسية البرلمانية بالمغرب: التأصيل والحدود في ضوء دستور 2011 بتاريخ 07-10-2020 على الرابط:
https://www.droitetentreprise.com/?p=21122

[14] محمد لكريني، قضية الصحراء بين خيار التفاوض ورهانات الدبلوماسية البرلمانية، ضمن مجلة مسالك، عدد 25- 26 سنة 2014 ص 141-143

[15] الدبلوماسية البرلمانية: ثلاثة أسئلة للأكاديمي محمد بادين اليطيوي، الأربعاء 19 ماي 2021 على الرابط:
http://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A8%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A

[16] سعيد الصديقي: صنع السياسة الخارجية أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العان، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة مارس 2002 ص 130

[17] أمين ركلمة، ا لدبلوماسية البرلمانية في المغرب بين رهان التحديث وعوائق التفعيل ضمن مجلة مسالك، عدد 25- 26 سنة 2014 ص129-130

[18] فاطمة الليلي ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام ، العلاقات الدولية، " مدى مساهمة الدبلوماسية البرلمانية في صناعة السياسة الخارجية المغربية" 2015-2016 ص 384

[19] الحسان بوقنطار، السياسة الخارجية المغربية 2000 – 2013 منشورات المجلة المغربية للإدارة المغربية للإدارة المحلية والتنمية 2014- ص 46

[20] رايق سليم البريزات، دور الدبلوماسية البرلمانية في تنفيذ السياسة الخارجية، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الابحاث العلمية والتربوية، العدد 23 مارس 2020، على الرابط:
www.mecsj.com/ar

[21] Karim zaouaq, l'essentiel de la diplomatie parlementaire- Edition spinelle, novembre 2021